أقرّت بتقصير الحكومة والمنظمات المدنية تجاه هذه الفئات

حقوق الإنسان النيابية تقترح منحاً مالية للتشجيع على الزواج بالأرامل والمطلقات

□ بغداد / أميمة الشمري

طالب عضو لجنة حقوق الإنسان النيابية علي شبر، بمنح الأرامل والمطلقات مبالغ مالية لتشجيعهن على الزواج، مؤكدا في الوقت نفسه "تقصير" الحكومة المنظمات الحكومية والدولية تجاه فئات الأرامل والأيتام والمطلقات.

ظاهرة الارامل تتفاقم في العراق

وقال شبر، في تصريح لـ"المدى": إن "هناك تقصيرا من قبل الحكومة والمنظمات الحكومية والدولية والمحلية تجاه الأرامل والأيتام ونحن نسعى لمساعدة هذه الفئة الكبيرة من المجتمع".

وطالب شبر باتخاذ "موقف جاد واستثنائي تجاهها من خلال تشريع قانون يسعف هذه الشريحة المحرومة، وتوفير فرص عمل تدر الربح والفائدة أو على أقل تقدير مصدر عيش".

وأكد على "ضرورة الاهتمام بفئات الأرامل والأيتام والمطلقات وشمولها برعاية الدولة كونها تعاني من الحرمان، ولا بد من اتخاذ موقف من قبل الحكومة الاتحادية ومجلس النواب وتشريع قوانين وضوابط تحمي هذه الفئات وتصون كرامتها".

وشدد شبر على "ضرورة تفعيل مبادئ حقوق الإنسان على جميع فئات الشعب من دون تمييز، ووجوب مراعاة الإنسان لإنسانيته وأن يتساوى جميع العراقيين في الحقوق والواجبات".

ونوه إلى أنه "بالرغم من أن هناك اهتماما واقعيا بذوي الشهداء والسجناء والمعتقلين السياسيين، لكن في الوقت نفسه هناك أيضا مطالبات بامتيازات لهذه الفئات، في حين أن العائلات المضحية من الأرامل والأيتام والمطلقات لم تنل سوى النزر البسيط من هذا الاهتمام".

وتابع شبر "على الرغم من مطالباتنا المتكررة بتحسين الظروف الإنسانية للسجناء والمعتقلين لكن هذا لا يعني إهمال باقي فئات الشعب خاصة المضحين والمتضررين"، مشددا على أن "الأرامل والأيتام والمطلقات شريحة مهمة وكبيرة في المجتمع ولا بد أن يكون هناك توازن في المطالبات والمساعي بشأن تحسين واقع العراقيين جميعا".

وفيما يخص الامتيازات لذوي الشهداء والسجناء السياسيين في التعيينات الحكومية والتربية والتعليم، وإمكانية شمول الأرامل والأيتام والمطلقات بهذه الامتيازات، قال شبر "يجب ألا تكون التعيينات الحكومية وسيلة لكسب الأصوات الانتخابية فقط".

وأضاف "بخصوص التعيينات وأفضلية ذوي الشهداء والسجناء السياسيين فهذا الأمر مرتبط بالتشريعات والقوانين".

شبر كشف أنه بصدد طرح مقترح خاص بالأرامل والمطلقات، موضحا "يجب التشجيع على زواج الأرامل والمطلقات لإنقاذ عائلاتهن، وذلك من خلال توفير مبالغ مالية لهذه الفئتين بما يحث الشباب على الارتباط بهن".

ولفت إلى "نحن الآن مقبلون على عام دراسي جديد ويجب توفير كل المستلزمات للأيتام، وأن ترصد مبالغ مالية لهم خاصة وأنهم حرموا منها بمناسبة العيد".

وأفاد شبر بأن "المساعدات الحكومية أو التي تقدمها المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية لا تصل إلى جميع الأرامل والأيتام والمطلقات، وذلك بسبب الأعداد الكبيرة لهذه الفئات، كما أن توزيع المخصصات المالية يعتمد نظام النسب السكانية".

وتشير بعض الإحصائيات إلى وجود أكثر من خمسة ملايين يتيم وأرملة في العراق جراء حروب النظام السابق والعمليات الإرهابية.

مطالبات بمنع استيرادها

في كربلاء.. ضحايا حوادث الدراجات النارية أكثر من العمليات الإرهابية

□ كربلاء / أمجد علي

فوجئ أبو سجاد حين تلقى اتصالا هاتفيا من ابنه، إلا أن المتحدث كان شخصا آخر، أبلغه أن دراجة نارية صدمت ابنه وهو يتلقى العلاج في مستشفى الحسين التعليمي في كربلاء، ما بدد فرحة العيد وبهجته لدى العائلة.

الأمر نفسه تكرر مع أبو رزاق، الذي خرج ابنه ليلهو في أيام عيد الفطر لكن اتصالا هاتفيا أبلغه بأن ابنه يرقد في المستشفى بسبب دراجة نارية صدمته، وهو الأمر الذي جعل مديرية المرور تطالب بمنع استيراد الدراجات النارية لان ضحاياها أكثر من ضحايا العمليات الإرهابية وحوادث السيارات.

ويقول أبو سجاد لـ"المدى" إن ابنه سجاد البالغ من العمر ١٢ عاما، "غادر المنزل مع أصدقائه إلى متنزه المدينة وأوصيته أن لا يسير وسط الشارع ولا يكون مؤذيا أو مشاكسا وقد تعهد لي، وبعد ساعات تلقيت اتصالا من هاتفه لكن كان الصوت لشخص بالغ أخبرني أن سجاد تعرض لحادث دهس بستوتة وعلي الحضور إلى مستشفى الحسين التعليمي".

وأضاف "هناك وجدت ابني ممددا على سرير والضمادات تغطي أغلب أجزاء جسمه ووجهه مليء بالكدمات إضافة إلى كسور في الحوض والذراع"، متابعا "حقيقة ندمت لأنني سمحت له بمغادرة المنزل بمفرده".

ويقول حسين، وهو أحد العاملين في مستشفى الحسين: "لا يكاد يخلو يوم من استقبال مصابين بحوادث مرورية وأغلبها سببها أصحاب الدراجات النارية التي أصبحت نقمة على مالكيها والذين يتعرضون لمشاكلها".

وأشار إلى أنه "في بعض الأيام يصل عدد المصابين في هذه الحوادث إلى أكثر من ١٥ مصابا، وأغلب هذه الإصابات إن لم تكن مميتة فإنها تؤدي إلى العوق سواء لصاحب الدراجة وهم النسبة الأكبر، أو من يدهسه صاحب الدراجة من المواطنين". وأكد حسين "المشكلة أن هناك أطفالا أو شبابا لم يبلغوا سن الرشد يقودون هذه الدرجات". ويصف دكتور في مستشفى الحسين الأمر بأنه "كارثة إذا لم تضع الحكومة حلا لذلك لأننا فضلا عن أداء واجبنا نتعرض إلى التهديدات من قبل ذوي المصابين سواء الضحية أو صاحب الدراجة النارية أو السيارة".

ويضيف "أنا أتحدث عن الحوادث المرورية بشكل عام وإن كانت أغلبها سببها الدراجات النارية، نحن نتعرض إلى التهديد والوعيد من ناحيتين، الأولى المطالبة بسرعة العلاج، والثانية كتابة تقرير بما يريده المهدد لنا، فالمصاب أو ذويه يطالبون بالمبالغة في تقدير الإصابة، أو المتسبب بالحادث فيطالب بالتخفيف منها، خوفا من الإجراءات القانونية والعشائرية".

مدير عام صحة كربلاء الدكتور علاء حمودي بدير، يقول: "عدد ضحايا الحوادث المرورية يفوق عدد ضحايا العمليات الإرهابية في كربلاء والعراق عموما".

ويبين "إذا أخذنا عدد ضحايا الإرهاب فإننا نجد أنها لا تتعدى ١٠٠ بين شهيد وجريح في العمليات الإرهابية التي شهدتها المدينة خلال الفترة السابقة، ولكن ضحايا الحوادث المرورية لأصحاب الدراجات النارية خلال النصف الأول من العام الحالي تجاوز ٨٠٠ مصاب".

ويشير بدير إلى أن عدد الضحايا قد يتجاوز الـ٨٠٠ "فهناك من يستعينون بالمعاون الطبي أو العيادات الطبية الخاصة لعلاج المصاب ولا يتم تسجيل الحادث".

ويؤكد مدير صحة كربلاء "كثيرا ما طالبنا بوضع القوانين والحلول لهذه المأساة لكن لم توضع أية معالجات لغاية الآن".

شرطي مرور متمركز أمام مبنى محافظة كربلاء، قال عقب تصادم بين دراجة نارية وسيارة: "هذه الحالة تحدث يوميا ولا قانون يحمي صاحب السيارة، بل أن صاحب الدراجة النارية يكون هو المحق وهذا ما يجعله يصرخ بوجه صاحب السيارة ويحمله مسؤولية الحادث".

مدير قسم مرور البلدة في كربلاء المقدم هيثم عبد الأمير الفتلاوي، طالب بمنع استيراد الدراجات النارية الصغيرة لتسببها بالعديد من الحوادث المرورية.

وأكد الفتلاوي "هذه المطالبة تأتي بعد أن سجلت مديرية مرور كربلاء آلاف الحوادث المرورية والسبب الرئيس فيها الدراجات النارية"، مشيرا إلى أن "أعداد كبيرة من الدرجات النارية دخلت المدينة بشكل عشوائي، لذلك نطالب الحكومتين الاتحادية والمحلية بمنع استيراد هذه الدراجات والحد منها". وشدد الفتلاوي على أن "قانون المرور لا يسمح باتخاذ إجراءات تجاه هذا الأمر، ونحن نعمل الآن على أخذ تعهدات من أصحاب الدرجات النارية من أجل منعهم من السير في الشوارع الرئيسة في المحافظة".

استحداث معاونية للطاقة والخدمات في محافظة نينوى

□ الموصل / نوزت شمدين

استحدثت محافظة نينوى معاونية للطاقة والخدمات، تعنى بشؤون الطاقة من كهرباء ونفط ومنتجاتها، والإشراف على الخدمات المقدمة في الدوائر الحكومية بهذا الشأن. كشف عن ذلك محافظ نينوى أثيل النجيفي، خلال اجتماع فني موسع لمعاوني ومستشاري المحافظة، عقد أمس وحضرته "المدى"، تم خلاله بحث آليات عمل معاونية الطاقة والخدمات، والعمل على توفير المعلومات اللازمة حول المكامن النفطية في المحافظة، وآليات التعامل مع الاستثمار النفطي بما يخدم المحافظة، في مجالي التنقيب والتصفية.

ونوقشت خلال الاجتماع أهم المشاريع المحالة للتنفيذ في الخطة التكميلية، وآليات الإسراع بالعمل على الإحالة لما لها من أهمية في التنفيذ والإفادة من خدماتها في قطاعات التربية والصحة والبلدية والماء والمجاري، والتأكيد على إقامة ورشة عمل لمناقشة مخرجات الخطة الخاصة بعمل المشاريع وتقييمها.

وقال المحافظ: إن استحداث منصب معاون المحافظ للطاقة والخدمات يهدف إلى تنشيط التخطيط والمتابعة الخدماتية. وبين النجيفي أن "الخدمات كانت مرتبطة في السابق بمعاون المحافظ لشؤون للإعمار والخدمات، إلا أن زخم العمل في المشاريع يستنفذ معظم جهد المعاونية إذ أنها تهتم بأكثر من ١٠٠٠ مشروع، ويضاف إليها ٦٠٠ مشروعاً ضمن الخطة التكميلية لعام ٢٠١٢، على الرغم من أن المحافظة تعمل على دمج العديد من المشاريع من أجل تسهيل تنفيذها". وأشار المحافظ إلى أن "الطاقة هي المعضلة الأكبر في البلد، ومشاكل الطاقة في الكهرباء والنفط سواء في الاستثمار أو التصفية وتوزيع المنتجات النفطية تمثل تحدياً كبيراً"، مشيرا إلى أن وزارتي الكهرباء والنفط عجزتا عن حلها. وأضاف "وفيما يخص محافظة نينوى لن نحتاج إلى تكثيف المحاولات لأساليب غير نمطية في التعامل مع مشاكل الطاقة، ولأن القانون اشترط خمسة معاونيات فقط، قمنا بدمج الموازنة والتخطيط في معاونية واحدة، لوجود ارتباط كبير بينهما بدلا من التخطيط والمالية كلا لوحدها".

التربية تنفي أي تدخل في نظام قرعة التعيينات

□ بغداد / عبد الله خالد

نفت وزارة التربية وجود أي تدخل في آلية التعيينات التي أجرتها مؤخرا لأكثر من ٢١٨ ألف متقدم بطلب تعيين، ووصفتها بأنها جرت وفق "المعيار الحقيقي". وقال الناطق باسم وزارة التربية وليد حسين لـ"المدى برس"، بشأن الآلية التي اعتمدتها الوزارة حول نظام القرعة: إن "الوزارة قد وضعت نظام القرعة على الشبكة العنكبوتية لتفادي الزخم والتجمعات البشرية التي تحصل في كل مرة عندما تفتح التعيينات على مديرياتنا، للحيلولة دون استهدافهم من قبل الإرهابيين، وهذه الطريقة هي من أسهل الأمور للمتقدمين".

وأضاف "الوزارة استقبلت أكثر من ٢١٨ ألف طلب للتعيين، وتم قبول ١٢ ألفا منهم وفق نظام القرعة، بوجود لجان ومشرفين من قبل لجنة التربية والتعليم النيابية"، مؤكد أن الوزارة "تراقب عمل اللجان التي وضعت للعمل على القرعة وهذه الآلية كانت جيدة جداً وكان المعدل هو المعيار الحقيقي للقبول"، على حد وصفه.

ونوه حسين إلى أن "المحسوبية والعلاقات الشخصية لم تكن على الإطلاق حاضرة في نظام القرعة، إضافة إلى عدم دخول أي شخص في هذا النظام ابتداء من رئيس الوزراء وانتهاء بأصغر موظف يعمل في وزارة التربية، وأن جميع التعيينات جرت وفق انسيابية مطلقة ونزاهة، ولم نظلم أي من الطلبات المقدمة للوزارة، وكان المعدل هو المعيار الحقيقي لهذه القبولات".

الأهالي يشكون سوء الخدمات

عضو في مجلس محافظة بابل يقدم ورقة عمل لتطوير مدينة الحلة

قدم عضو مجلس محافظة بابل حسن كمونة الطائي، ورقة عمل لتطوير وتأهيل مدينة الحلة، وما تحتاجه من مشاريع خدمية وإستراتيجية، فيما شكا أهالي المدينة من الإهمال وتردي الخدمات. وقال الطائي في حديث لـ"المدى": إن "مدينة الحلة تعد من المدن المهمة كونها تمثل مركز محافظة بابل وهي مدينة لها تاريخ وحضارة عريقة إلا أنها تعاني من الإهمال بسبب عدم وجود مشاريع متميزة وإستراتيجية فيها إضافة إلى ضعف الخدمات البلدية".

□ الحلة / إقبال محمد

مشاريع استثمارية قيد الانشاء

وأضاف أن "لمدينة الحلة دينا علينا، وعلى مجلس المحافظة، لذا قدمت ورقة عمل إلى المجلس لتطوير المدينة التي تعاني كثيرا من الخراب والتخلف في مجال المشاريع والخدمات وخاصة مشاريع الطرق وبالرغم من أنها مدينة لها عمق تاريخي وهي تمثل مدينة العلماء والمثقفين"، بحسب تعبيره.وبين الطائي "ورقة العمل تتضمن ضرورة تبليط أغلب شوارع الحلة لأنها مهملة وتكثر فيها المطبات بسبب قيام إحدى الشركات بإنشاء منظومة مجاري الصرف الصحي والتي دمرت غالبية الشوارع"، مشيرا إلى أن المحافظة استوردت عدة معامل للإسفلت والآليات ومركبات الحمل الخاصة بتعبيد الشوارع وغيرها "ولكن لم يتم حتى الآن تعبيد أي شارع في المدينة".

وتابع بالقول: "كما تضمنت الورقة الاهتمام بمداخل الحلة وخاصة مداخل كربلاء والنجف والديوانية، رغم أن مجلس المحافظة خصص مليارات الدنانير لهذه المداخل إلا أن البلدية اعترضت على قلة المبالغ ورفضت المباشرة فيها إضافة إلى وجود المستنقعات ونهر اليهودية الذي يمتد داخل اغلب الأحياء الحديثة مسببا مضارا صحية وبيئية للمواطنين".

الطائي ذكر أن الورقة اهتمت بتطوير شط الحلة والكورنيش والعمل على بناء بيوت واطئة الكلفة للمواطنين.

من جانبهم، أجمع عدد من أهالي مدينة الحلة على سوء الخدمات التي تعاني منها المدينة، وقال المواطن محمد ياسين: "للأسف لم يهتم مجلس المحافظة بالمدينة وهي مركز المحافظة، وأنا اعتبر الحلة مدينة منكوبة وعلى أعضاء مجلس المحافظة أن يقوموا بجولات ميدانية في أحيائها حتى يعرفوا حجم الضرر الواقع على الحلة التي كانت من أجمل مدن العراق"، على حد قوله.

ولفت ياسين إلى أن "المواطن الحلي يشعر بأن مدينته أصابها غبن شديد وأن أعضاء مجلس المحافظة اهتموا بالمناطق الريفية أكثر من اهتمامهم بالحلة، إذ تم تعبيد الشوارع الريفية وإنشاء المدارس وبناء محطات تصفية المياه"، مستدركا "هذا حق من حقوقهم لكن الحلة تحتاج من يرعاها ويمد يد العون لها".

وألمح ياسين "صحيح أن البعض من أعضاء مجلس محافظة بابل يحسب ألف حساب للمناطق الريفية لاعتبارات انتخابية إلا أن هذا لا يعني إهمال مدينة مهمة مثل الحلة".

المهندس أحمد عبد علي، قال: "الشوارع غير معبدة وأخرى جرى حفرها وتركت دون تسويتها بسبب إنشاء منظومة مجاري الصرف الصحي التي دمرت أحياء المدينة وشوارعها وكثير من هذه الأحياء لم تستفد من هذه المنظومة، بل أن تنفيذ المشروع كان بطريقة بدائية تجاوزتها الدول منذ عشرات السنين وهو مشروع فاشل ومعروض على القضاء لما سببه من أضرار جسيمة لمدينة الحلة".

وأشار علي إلى أن "هناك ميزانية ضخمة خصصت لمحافظة بابل، أما آن الأوان للعمل بجدية والتخطيط الصحيح وإعمار مدينة الحلة"، مضيفا "أنا أعتب على ١٦ نائبا عن محافظة بابل في مجلس النواب الذين كان المفروض بهم أن يلعبوا دور الرقيب على أعضاء مجلس المحافظة وأن يعقدوا جلسات مشتركة معهم للاطلاع على واقع حال المحافظة".

واختتم المهندس علي حديثه بالقول: "ولو كل نائب تبنى مشروعا لأصبحت الحلة والمحافظة جنة لأنهم يستطيعون التأثير على مجلس المحافظة ومجلس الوزراء في الوقت نفسه".